جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد التاسع والثمانين/ السنة الثانية والخمسون

مُحَرَّم – ١٤٤٤هـ / آب ٢٠٢٢/٨/١٨م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: https://radab.mosuljournals.com

مجلة آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلميَّة الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانيَّة باللغة العربيَّة واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد: التاسع والثمانين السنة: الثانية والخمسون/ مُحَرَّم – ١٤٤٤هـ / آب ٢٠٢٢م

رئيس التحـرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحـــرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أَيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أَحمد محمود – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعة:

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
تشاكل النصيّ عند شعراء النقائض جرير والفرزدق أُنموذجًا صالح محمد حسن أرديني	27-1
الحوار تقنية سردية في شعر المرأة في العصر العباسيّ حسن خيري حمدون الحياليّ و منتصر عبدالقادر الغضنفريّ	57 -28
ظاهرة الحَمْل على المعنى عند ابن جنّيّ دراسة في مفهومها، وصورها تمام حمد عيد المنيزل	84 -58
إيحاء المقاطع الصوتيَّة في الهمزيَّة النبويَّة لأحمد شوقي لوحة أُصول الدين وأُسس الدولة الراشدة أُنموذجًا عبيدة لقمان الإمام و فيصل مرعي الطائي	107 -85
قتباس الشاعر جاسم محمد جاسم لألفاظ الزمان الواردة في القرآن الكريم دراسة دلالية أُسامة انور عبدالكريم دبان و محمد محمود سعيد	135 -180
النَّقْدُ التَّنْظِيرِيُّ وَالتَّطْبِيقِيُّ عِنْدَ شَمْسِ الدِّينِ النَّوَاجِيّ (ت859هـ) تَأْصِيلٌ اسْتِقْرَائِيٌّ لِكِتَابِهِ "مُقَدِّمَة فِي صِنَاعَةِ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ طه غالب عبد الرَّحيم طه	194 -136
مفهوم الإقناع قديمًا وحديثًا عباس حسين السبعاويّ و آن تحسين الجلبي	229 -195
يرة ابن آدم البالكيّ (ت1237هـ) وكتابه : (مصباح الخافية في شرح نظم الكافية) مع تحقيق نتفة من فصل مرفوعات الأَسماء دنيا محمد طاهر و صباح حسين محمد	262 -230
لام الجحود بين النفي والتوكيد في ضوء الاستعمال القرآني عبد الله خليف خضير الحياني	287 -263
أثر الأَدب العربي في الأَدب الإنكليزيّ محمود أَحمد البرواري و فارس عزيز حمودي	309 -288
السّبك النّصّي في قصة آدم - عليه السلام - في سورة البقرة غياث محمد سعيد مراد	338 -310
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
علاقة دولتي غانة ومالي بفقهاء المالكيَّة فائز فتح الله عبدالوهاب و بشَّار أكرم جميل	371 -339
تطوُّر قطَّاع الصناعة في الجزائر 1999- 2008 محمد حسين دويل و سعد توفيق عزيز البزاز	392 -372
المقومات الأساسية التي قامت عليها دولة وحكومة المغول على عهد جنكيز خان ((603-624هـ / 1205-1226م)) زياد علاء محمود و نزار محمد قادر	414 -393
الأَوضاع الاقتصاديَّة في المدن الأَندلسيَّة التي أَسسها المسلمون في عصر الإمارة والخلافة (138-422هـ/755-1031م) أُسامة سالم شيت حامد الزبيدي و فائزة حمزة عباس	441 -415
علاقة الملك المنصور صاحب حماة مع الصليبيين (587- 617هـ) (1119- 1220م) محمد عادل شيت و سلطان جبر سلطان	459 -442

حركة الإسلاميَّة في إسرائيل 1971- 1995 عمر فيصل محمود الغنَّام	474 -460
أثير الأَزمة الاقتصاديَّة العالميَّة على الاقتصاد العراقيّ بين سنتي 1929- 1933 أحمد عبد الغني	508 -475
بحوث الآثار	
الإجراءات القضائيَّة في مصر القديمة سناء حسَّان الآغا	523 -509
الإعلام	
واقع إدارة الأَزمات في المؤسَّسات الإعلاميَّة الفلسطينيَّة بقطَّاع غزَّة "شبكة الأَقصى الإعلاميَّة نموذجًا" أحمد إبراهيم حمَّاد و حسام أحمد أبو حجَّاج	564 -524
بحوث الفلسفة	
فلسفة التربية بين امانوئيل كانط و إميل دوركايم (دراسة مقارنة) إبراهيم أحمد شعير الجميلي و عامر عبد زيد الوائلي	592 -565
بحوث الشريعة والتربية الإسلاميَّة	
ماذج من ترجيحات الإمام ابن عرفة (ت803هـ) في تفسيره لسورة البقرة في الآيات (14،15)/(30)/(35) أنموذجاً جمعاً ودراسة--أسماء إبراهيم خليل و فارس فاضل موسى	616 -593
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة	
استحداث المكتبات الذكيّة في المكتبات ومؤسسات المعلومات: بين الآمال والتطلعات أياس يونس إسماعيل	670 -617
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
الألعاب الإلكترونية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية دراسة ميدانية في تربية نينوى عبير محمد حسين	700 -671
بحوث الجغرافية	
تأثير الغبار والظلال على قدرة اللوح الكهروشمسي متعدد البلورة في مدينة دهوك -دراسة في المناخ التطبيقي- خضر رشيد عبدالرحمن و فاتن عبدالباقي خالد	721-701

CC BY

تطوُّر قطَّاع الصناعة في الجزائر 1999-2008

محمد حسين دويل * و سعد توفيق عزيز البزاز*

تأريخ التقديم: 2021/5/23 تأريخ القبول: 2021/6/19

المستخلص:

يُعدُّ القطاع الاقتصادي من المواضيع المميَّزة تاريخ الجزائر للمُدَّة ما بين عام 1999-2008 إذ تناول البحث برامج الانتعاش الاقتصادي الأَوَّل الَّذي بدأ من عام 2000-2004 الَّذي أَسهم بدعم الصناعة في الجزائر الَّذي خصص لو مبلغ 525 مليار دينار جزائري وكذلك تناول البحث برنامج دعم النمو الاقتصادي المكمل لهذا البرنامج الَّذي ابتدأ عام 2005، وتطرَّق البحث إلى الصناعة وخصائصها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية الجزائرية مع ذكر أَبرز الخصائص العامة للصناعة الجزائرية وناقش البحث أَبرز نقاط القوة في قطاع الصناعة فضلًا عن نقاط الضعف فيها.

بعد تولي الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية عام1999 انعكس ذلك ايجابياً على القطاع الصناعي وذلك من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي الأَوَّل عام2000 الَّذي خصص مبالغ مالية كبيرة لتطوير القطاع الصناعي فضلًا عن إلحاقه بالبرنامج الانتعاش الاقتصادي التكميلي الثاني عام 2005 وقد شهدت الصناعة تطورا في مختلف المجالات وكان تطور الصناعة عن طريق الاستثمار الأَجنبي الَّذي بدأ بتطوير الصناعة بشكل كبير وكذلك التوجه إلى القطاع الخاص لتطور الصناعات المحلية فضلًا على التأكيد على الصناعات المميَّزة للتصدير وكذلك تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت منتشرة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الجزائر، الصناعة، عبد العزيز بو تفليقة .

* طالب ماجستير/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل.

** أُستاذ/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل.

مقدمة:

للصناعة دور أَساسي في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ وذلك من خلال النمو في القطاعات الاقتصادية الأُخرى التي تكون الاقتصاد الجزائري, وتُعدُّ الصناعة العامود الأَساسي للاقتصاد في كل دولة من دول العالم المتحضر، والصناعة تتأثر وبشكل كبير بكل العوامل سواءً كانت سياسية أو اجتماعية.

لقد تناول البحث موضوع اقتصادي مميَّز وهو التطورات الصناعية في الجزائر للمُدَّة ما بين عام 1999-2008 إِذ ابتدأ البحث بمقدمة تناولت برامج الانتعاش الاقتصادي الأَوَّل الَّذي بدأ من عام 2000-2004 الَّذي أَسهم بدعم الصناعة في الجزائر الَّذي خصص لو مبلغ 525 مليار دينار جزائري، وكذلك تناول البحث برنامج دعم النمو الاقتصادي المكمل لهذا البرنامج الَّذي ابتدأ عام 2005، وتطرَّق البحث إِلى الصناعة وخصائصها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية الجزائرية مع التركيز على دور الصناعة في مُدَّة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع ذكر أَبرز الخصائص العامة للصناعة الجزائرية وتطرق البحث إِلى أَبرز نقاط القوة في قطاع الصناعة فضلًا عن نقاط الضعف فيها مع تركيز على أَبرز طرائق تطوير الصناعة في الجزائر مبتدأ بالاستثمار وتطويره مع تطوير الصناعات المحلية والتركيز على الصناعات المميَّزة للتصدير 0

أَشار البحث إِلى أَبرز المقومات الرئيسة للصناعة ولاسيَّما صناعة الحديد والصلب، كما صنف البحث الصناعات الجزائرية إِلى صناعات استخراجية وتحويلية ،والقطاع الخاص كان له دور في البحث وأَخيرًا تناول البحث أَهميَّة الصناعة في تطوير التنمية الاقتصادية التي تشهدها الجزائر في تلك المُدَّة0

مدخل:

قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[1] بإصلاحات اقتصادية مُميَّزة خلال مُدَّة حكمه الأُولى من تسمنه رئاسة الحكم في الجزائر وحارب مافيات الفساد الاقتصادي التي كانت متنفذة في الجزائر، وأعطت هذه الاصلاحات نتائج ايجابية أَسهمت وبشكل كبير في إِصلاح البنى التحتية التي دمرتها الحروب الداخلية بين الجيش الإِسلامي الذراع العسكري للجبهة الاسلامية للإنقاذ والجيش الجزائري والانفلات الأَمني وأَعمال العنف التي شهدتها البلاد وحل معظم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر مثل أَزمة السكن ومشكلة المديونية فضلًا عن إِصدار قانون تشغيل الشباب ثم قام بدعم المؤسسات المالية وزاد من ارتفاع الصرف المالي إِلى المؤسسات الاقتصادية ليصل إِلى 43 مليار قبل انتهاء ولايته الرئاسية الأُولى أَسهمت في دعم وتطوير الاقتصاد في العديد من المجالات ولاسيَّما الاقتصادية[2] فضلًا عن قيام الرئيس بزيارات خارجية لدعم الاقتصاد الجزائري ولاسيَّما إِلى فرنسا[3].

أَبرز برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر

برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2000 -2004

خصصت الحكومة لهذا البرنامج مبالغ مالية كبيرة من ميزانية الدولة واستعملت هذه الأَموال أَساسًا لدعم المشاريع الانتاجية الخاصة والعامة الَّتي تتماشى مع سياسة

---

(1) ولد عبد العزيز بوتفليقة في الثاني من اذار في مدينة وجدة المغربية, حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها, بدء حياته السياسية بالتحاق بالمكتب السياسي للرئيس هواري بومدين, ثم تولى بعد ذلك وزارة الخارجية الجزائرية حتى عام 1979, وفي عام 1993 اصبح مستشار المجلس الاعلى للدولة, واصبح رئيساً للجمهورية الجزائرية بعد انتخابات 1999 , وجددت ولايته الثانية عام 2004, اوفي عام 2019. للمزيد من التفاصيل ينظر: ناظم الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي (دراسة في الصراعات الداخلية وابعادها الاقليمية والدولية)،دار الميسرة للنشر،(عمان-2001), ص 202.

(2) نادية بن احمد ، تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ1989 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابوبكر بلقايد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،(الجزائر-2013)، ، ص148.

(3) Naoufel Barahimi El Mili, Histior De la Shute De Bouteflika, Aspain, Archipelago, 2020 page 64.

الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده الجزائر في تلك الحقبة من عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقد خصص مبلغ 525 مليار دينار جزائري لهذه المشاريع ودعم التنمية المحلية وقد شملت هذه المشاريع مجال الري والهياكل القاعدية التي تشمل الصناعة والزراعة والتجارة والنقل وتطوير الموارد البشرية ومعظم الجوانب الاقتصادية, ودعم هذه القطاعات أَسهم في تطوير المؤسسات الإِنتاجية المحلية سواء كانت خاصة أَم عامة وهذا يودي إِلى امتصاص البطالة وتشغيلها في الصناعة وغيرها من القطاعات الأُخرى وهذا أَدَّى إِلى توفير الظروف المناسبة للاستثمار الذي يحتاجه البلد في مجال الصناعة والزراعة ولاسيَّما الاستثمار الأَجنبي[1] لقد أَنشأت الحكومة الجزائرية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال صناديق خاصة بدعم هذا البرنامج التشغيلي ودفع الاقتصاد المحلي إِلى الأَمام، والقضاء على البطالة التي تعاني منها البلاد أَنَّ نجاح السياسة الاقتصادية للجزائر يتوقف على الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية، والوضع الاقتصادي للجزائر في تلك المُدَّة يتميز بعدة ميزات أَبرزها:

1- الزيادة في أَسعار النفط والغاز (المحروقات)؛ ليصل سعر برميل النفط عام 2001 إِلى اكثر من 24 دولار ارتفع هذا السعر إِلى اكثر من 38 دولار في عام 2004 وهذا يعني زيادة قدرها 12 دولار للبرميل الواحد.

2- الزيادة الكبيرة في ارتفاع أَسعار الصرف الأَجنبي الذي بلغ اكثر من 43 مليار دولار في عام 2004 فضلًا عن تسجيل الميزان التجاري الجزائري فائض كبير يقدر بأكثر من 14 مليار دولار[2], ويعدُّ هذا البرنامج الاقتصادي الجزائري هدفاً اساسياَ ومحورياَ في التطور الاقتصادي الذي شهدته الجزائر؛ وذلك لتحسين

(1) عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (الجزائر-2017)، ص88-89.

(2) نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،(الجزائر-2018)، ص337-338.

ظروف المعيشة لغالبية الشعب الذي كان يعيش ظروف اقتصادية متدنية[1] ,وبما أَنَّ هناك إِهمالًا كبيرًا للتنمية المحلية والبشرية، والأَشغال العامة في الجزائر فقد صار التخصيص الأَكبر من هذا البرنامج دعم الانعاش الاقتصادي مخصصًا لهذه القطاعات؛ لأَنَّ التنمية الاقتصادية في كل دولة تبنى على تقوية البنية الاقتصادية والاجتماعية[2].

برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2008:

هذا البرنامج الاقتصادي جاء مكملًا لبرنامج الاقتصادي السابق لعام 2000 - 2004 ومن أَجل دعم ومواصلة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر ولاسيَّما بعد تحسن الوضع الأَمني والزيادة الكبيرة في أَسعار النفط الذي انعكس بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها قطاع الصناعة؛ إِذ خصص 42,03 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج الذي يهدف إِلى تطوير البنى التحتية للموارد البشرية وتطوير الخدمات العامة في الدولة وكذلك زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ورفع مستوى الدخل والمعيشة للأفراد في الجزائر عن طريق فتح مجالات للعمل والقضاء على البطالة[3] وكذلك تضمن هذا المشروع خدمات أُخرى في مجال تزويد الأَفراد بالماء والسكن في الجامعات والحصول على الرعاية الطبية والتكفل والاحتياجات في مجال التربية والتعليم[4], كما أَسهم هذا البرنامج في تطوير الصناعات البتروكيمياوية

(1) مخلوفي عبدالعالي ، الاقتصاد الجزائري في ظل ازمات اسعار النفط، دراسة مقارنة بين ازمتي 1986 و2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، (الجزائر - 2018) ، ص9 .

(2) براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الحاج لخضر باتنة، (الجزائر،2014) ، ص78 .

(3) فريال قابوش، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،(الجزائر-2018)، ص53-55.

(4) عبد الجليل هجيرة ، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،(الجزائر-2017).ص91 .

المؤسسات الصناعية العمومية في البلاد وانجاز وتطوير محطات جديدة لتوليد الكهرباء من خلال دعم التنمية الصناعية وذلك عن طريق القروض الميسرة من الحكومة الجزائرية[1] وقد اضيف إلى هذا البرنامج بعد تطبيقه واقراره من السلطات المشرفة على هذا المشروع برنامجين مهمين يتعلَّق أحدهما في الولايات الجنوبية؛ إذ رصدت لها مبلغ 432 مليار دينار جزائري والبرنامج الاخر في مناطق الهضاب العليا ورصدت لها 668 مليار دينار جزائري وهذا جزء من مخطط دعم للإنعاش الاقتصادي الجزائري[2] ومعالجة التأخر التكنولوجي والاقتصادي الذي تعاني منه الجزائر مقارنة بالدول الأجنبية ومحاولة العمل على ادماج الاقتصاد الجزائري ولاسيَّما الصناعة في الاقتصاد العالمي المتطور بهذا الجانب عن طريق التعاون في هذا المجال وكسب الخبرات الأجنبية والاستفادة منها من أجل النهوض بالاقتصاد[3].

التطور الصناعي في الجزائر 1999 -2008:

مفهوم الصناعة وتطورها :

للصناعة دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال النمو في القطاعات الاقتصادية الأُخرى التي تكون الاقتصاد وقد عملت الصناعة تعمل على ربط القطاعات الصناعية مع بعضها بعضًا لتحقق الترابط الاقتصادي, وتعدُّ الصناعة العامود الأساسي للاقتصاد في كل دولة من دول العالم المتحضر، والصناعة تتأثر وبشكل كبير بكل العوامل سواء كانت سياسية أو اجتماعية فالصناعة كل تغيير في شكل المادة الخام بقصد زيادة قيمتها وتحويلها إلى شكل آخر أكثر نفع للإنسان، وأكثر فائدة لمتطلباته وحاجاته المتجددة والمختلفة، وإذا أردنا أن نطوِّر المجتمع والدولة بالصناعة فيجب قبل كل شيء نضع خطة اقتصادية من مختصين بهذا الجانب وهذه الخطة يجب أن تبنى على أُسس متينة تلائم، وحجم إمكانات الدولة الاقتصادية

(1) مسمش ، المصدر السابق ، ص343 .

(2) عبد العالي، المصدر السابق، ص10 .

(3) راضية ناصري ، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (الجزائر-2009) ، ص24 .

ومواردها المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في الصناعة[1]، وتُعَدُّ الصناعة جزءًا من الاقتصاد وهي عملية معقدة يصل أساسها إلى بنية المجتمع؛ إذ تؤثر في حياة المجتمع من خلال تطور وتقدم المجتمع صناعياً، وهذا يعني إنَّ الصناعة هي ظاهرة اقتصادية وفي الوقت نفسه فإنَّ الصناعة تسهم في تحويل كميات كبيرة من المواد الأوَّلية قليلة الفائدة إلى منتجات يسهل نقلها وتحقيق فائدة أكبر للمجتمع فضلًا عن ذلك فإنَّ الصناعة هي الجهد الإنساني، ولكن غير الفلاحي الذي يبحث عن إنتاج أشياء أُخرى لها فائدة أكبر، وكذلك يدخل في مفهوم الصناعة جميع الفنون والمهن والقدرات والعلوم التي لها علاقة بهذا الجانب ويمكن أن يعبر عن الصناعة بأنَّها هي فن الوجود الإنساني[2] .

لقد صارت كل دول العالم المختلفة تتنافس على تطوير هذا القطاع؛ لأنَّه يقوم بدفع عملية التنمية الاقتصادية بسرعة كبيرة مقارنة مع القطاعات الأُخرى أنَّ التطور الاقتصادي والاجتماعي يقاس لأي دولة على إسهام الصناعة في الإنتاج المحلي والإجمالي, والتقدم والتطور التكنولوجي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الذي تشهده الكثير من الدول الصناعية في الحقيقة ما هو إلَّا نتيجة من نتائج التطور الصناعي لتلك الدول التي صارت صناعتها تغزو العديد من الدول الأُخرى التي تعاني من تأخر كبير في صناعتها الوطنية التي لا تلبي حاجات شعوبها الأساسية ومن خلال ذلك يمكن عدَّه العملية التنموية أساسها الصناعة التي تهدف إلى القضاء على التخلف وتطوير أساسيات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستفادة من العلم والتكنولوجيا

(1) موراد حطاب ، اثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الادوية في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (الجزائر-2016)، ص51.

(2) خبابة صهيب ،دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الاورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، (الجزائر-2012) ، ص12.

واستعمالها في الوسائل الإنتاجية، ومن ثم تحقيق الأَهداف الاجتماعية لكل دولة الَّتي تتمثل في القضاء على البطالة وتحسين المستوى المعاشي[1] .

تشير الدلائل والبيانات الاقتصادية إلى ضعف وتأخر الصناعة في الجزائر وعدم مسايرتها للتطور العالمي الذي بدأ يتوجه إلى زيادة نشاط الصناعة وعَدَّها أَبرز المرتكزات في دفع عملية التنمية الاقتصادية، وإعطاء القطاع الصناعي الأَوَّلوية في الدعم المادي وهذا التأخر للصناعة في الجزائر جعلها لا تستطيع منافسة الصناعات الأَجنبية، وهذا تطلب إعادة هيكلتها من جديد حتى تستطيع الاستمرار ومواجهة التحديات القادمة[2] وما قامت به الجزائر من إصلاحات بالاعتماد على الاقتصاد الوطني في مُدَّة الثمانيات أَو بالاعتماد على صندوق النقد الدولي أَو من خلال برامج الإصلاحات الهيكلية وغيرها لم تحقق الأَهداف المنشودة وللنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا دلَّ على ضعف الاقتصاد وقلة التنافس وانخفاضه؛ لأَنَّ الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع واحد في التصدير وهو المحروقات فضلًا عن عدد من السلع التي تكون مشاركتها قليلة في التصدير[3]، وكانت الصناعة الجزائرية توكِّد على محورين أَساسيين الأَوَّل تحقيق نجاح اقتصادي صحيح عن طريق تصنيع ما كان يستورد من الخارج ونشره في السوق المحلية، والثاني: العمل على رفع المستوى المعاشي للمواطنين، ولاسيَّما سكان الأَرياف وذلك عن طريق إيجاد فرص عمل للعاطلين وامتصاص البطالة المنتشرة بشكل كبير[4] .

إنَّ كثرة الفساد ولاسيَّما الاقتصادي الذي ابتدأ في حقبة التسعينات من القرن العشرين قد أَثر وبشكل واضح على حركة النشاط التجاري والاقتصادي، وقلل من

(1) منضار سليم ، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (الجزائر-2018)، ص97

(2) عبد السلام، المصدر السابق ، ص58.

(3) عبدالوهاب غريب وفيصل وزيادي ، فرص وتحديات اقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي-تبسه، كلية العلوم الاقتصادية، (الجزائر2016) ، ص9.

(4) زهية اعباسن ، استراتيجية التغيير لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ،(الجزائر-2005)، ص78 .

كفاءته الاقتصادية وعطل المنظومة القانونية والتشريعية؛ إذ ازدادت وبشكل كبير شبكات السوق الموازي وازدادت أحجام الأموال التي تتحرك ضمن قنواته، وهذه الأوضاع أضعفت من هيبة وسلطة الدولة بشكل كبير وصار أصحاب السلطة، والنفوذ من الداخل يسيطرون على الأوضاع ولاسيَّما الاقتصادية، وهذه زادت وبشكل كبير من الفساد الاقتصادي الذي كان مستشري في الجزائر؛ إذ كانت تسمى بمافيات الفساد[1].

القطاع الصناعي الجزائري بعد عام 2000

شهدت مُدَّة ما بعد عام2000 تغيرات جذرية مميَّزة مقارنة بمُدَّة التسعينات من القرن الماضي، ولاسيَّما في الجانب الأمني الذي صار أكثر هدوءًا, وكذلك شهدت السنوات اللاحقة تحسناً كبيراً في الوضع الاقتصادي، وهناك الكثير من الأُمور الإيجابية التي ساعدت على تطور الوضع الاقتصادي يأتي في مقدمتها الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية الَّذي انعكس بشكل إيجابي على زيادة العملة الصعبة لميزانية الجزائر التي ارتفعت من (10) مليار دولار منذ عام 1998 إلى أكثر من 50 مليار دولار وهذا أيضًا انعكس بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، وهذه التطورات والمؤشرات الإيجابية توكِّد بأنَّ الجزائر عاشت بعد عام 2000 مُدَّة انتعاش اقتصادي أفضل بكثير من السنوات السابقة، ومن بين الأُسس التي ترتكز عليها الاستراتيجية الصناعية هي تطوير الإصلاحات الاقتصادية وزيادة الاستثمارات وفتح الطريق أمام المستثمرين الأجانب[2].

الخصائص العامة للصناعة في الجزائر:

1- قلة وضعف الانتاج الصناعي:

إذ إنَّ الصناعات الكبيرة والتحويلية التي تعدُّ العامل الأساسي في الصناعة ولا يزال إسهامها ومشاركتها في الإنتاج الوطني الإجمالي قليلة ومتواضعة، ونسبتها في المشاركة لا تزيد على 13% فضلًا عن ضعفها الكمي، وهذه الصناعات التحويلية غير قادرة على إنتاج سلعاً لها ثقلها في الأسواق العالمية، وكذلك فإنَّ هذه الصناعات

(1) هجيرة ، المصدر السابق ، ص77.

(2) راضية بن مبارك ، تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، (الجزائر-2016) ، ص46 .

تفتقر إلى عنصر التخصص الضروري لإنجاح الصناعات وظلت هذه الصناعات حبيسة الأَسواق المحلية ومحدودة الطلب .

2- ضعف الأَداء الصناعي:

وهذه هي إِحدى الصفات الاساسية لتلبية مطاليب السوق المحلي وكانت ضمن سياسية الحماية الوطنية، وهذا جعلها غير قادرة على التأقلم مع الأَسواق الخارجية[1].

3- قلة القدرة على المنافسة وضعف الحماية:

إِنَّ الصناعات الجزائرية سواءً كانت كبيرة أَو صغيرة منتشرة في الأَسواق المحلية تلبي طلبات المستهلكين الجزائريين، وكانت ضمن سياسة الحماية المطلقة وصارت هذه الصناعات تتأقلم مع الأَسواق الجزائرية المحلية, وهذا جعلها غير منافسة للسلع الأَجنبية مما دفعها إِلى عدم تطوير السلع الصناعية المحلية وتحسين نوعيتها ولذا بقيت هذه السلع الصناعية على حالها ولمُدد طويلة لكن هذه الصناعات المحلية صارت تعاني من مشاكل عديدة أَبرزها رداءة المواصفات الجودة العليا، وضعف الخبرة والكفاءة في التعامل مع متطلبات السوق ومتغيراته وقوانينه.

4- كثرة الاعتماد على التكنولوجيا الأَجنبية:

إِنَّ أَثر التكنولوجيا أَحدث تغيرات على الأَفراد وأُسلوب عملهم وأَحدث تغيرات كثيرة في عالم الصناعة، ولاسيَّما في المعدات والآلات التي تتطلبها عملية الإِنتاج في الصناعة وفي أُسلوب الإِنتاج وكذلك إِيجاد صناعات جديدة في البلاد لم تكن معروفة سابقًا في الجزائر[2].

وهناك نقاط قوه في القطاع الصناعي الجزائري تتمثل في:

1- إِنَّ التكنولوجيا المستخدمة في عمليات القطاع الصناعي تحتوي على الخبرة.

---

(1) ورديه واكد وهنادي سعدي، احلال الواردات في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية (الجزائر-2015) ، ص47-48 .

(2) عبدالسلام، قريني، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، (الجزائر – 2018) ،ص59-60.

2- وجود اليد العاملة بكثرة مع وجود الأَسواق فضلًا عن توفر المواد الخام الأَساسيَّة التي تساعد على قيام الصناعة.

3- القدرة على تلبية الطلب لعدد كبير من المنتجات الصناعية وبأشكال متنوعة عديدة مع امكانية التكامل الوطني.

4- موقع الجزائر الجغرافي المتميز الَّذي يشجع على تكوين سوق إِقليميَّة مع امتلاك فائض نقدي كبير مملوك للدولة وغير مستغل[1].

وهناك نقاط ضعف في القطاع الصناعي الجزائري مثل:

1- إِنَّ المكائن والآلات المستعملة في عملية الإِنتاج متهالكة بسبب كثرة استعمالها وقدمها وعدم صيانتها صيانة دورية وكذلك الاستعمال الناقص للطاقات الإِنتاجية.

2- ضعف المهارات الإِدارية في مجالات الصناعة وكذلك قلة وضعف تنظيم العمل المستخدم في القطاع الصناعي.

3- ارتفاع تكاليف الإِنتاج في القطاع الصناعي والسبب يعود إِلى كثرة استعمال للتكنولوجيا المستوردة فضلًا عن التبعية الاقتصادية، ولاسيَّما قطاع المحروقات كالنفط والغاز وهذا أَدَّى إِلى نقص كبير في تنوع الصادرات.

4- قلة وضعف قدرة القطاع الصناعي على منافسة الصناعات الأَجنبية التي تتميز بدقة عالية في الإِنتاج[2].

طرائق تطوير الصناعة في الجزائر:

1- تطوير الاستثمار:

إِنَّ الاستثمار الأَجنبي يعدُّ أَحد الطرائق الأَساسية لإِنجاح وتطوير الانتعاش الصناعي، وتحتل فكرة الاستثمارات الأَجنبية مكانة رئيسة لدى أَصحاب القرار في معظم دول العالم المتقدمة والحديثة بالصناعة والجزائر وهي إِحدى الدول حديثة التصنيع، ومن الدول النامية التي تعمل على رسم خطط جديدة يساعد على جذب

(1) زينب وأمين بلغراس ،محمد بن طحرور ، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشوره، معهد العلوم الاقتصادية التجارية،(الجزائر-2017) ، ص3 .

(2) السعيد بريكة ونور الهدى عمارة ،"استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر" ، مجلة العلوم الانسانية، عدد (4) ، كانون الاول 2015 ، ص285- 286 .

المستثمر الأَجنبي إِلَّا أَنَّ حجم الاستثمار لايزال ضعيف ومحدود وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال لكن التقارير التي صدرت حول الاستثمار في الجزائر تبقي الجزائر بعيدة عن طموحاتها في هذا المجال[1], ومن أَشهر العراقيل والصعوبات للاستثمار الأَجنبي عدم استقرار الأَوضاع الأَمنية الذي أَثَّر على جذب رؤوس الأَموال الأَجنبية فضلًا عن ضعف قوانين الاستثمار؛ إِذ لم تكن واضحة بشكل صريح للمستثمر الأَجنبي وعدم استقرارها على وضع واحد فضلًا عن ضعف التنسيق بين المستثمرين في الداخل وانتشار ظاهرة الروتين في الوثائق الخاصة بالاستثمار، وكذلك قلة الخبرة الفنية والإِدارية في هذا المجال[2].

2-التأكيد على الصناعة الوطنية :

وذلك عن طريق جذب الشركات الإِنتاجية ولاسيَّما شركات القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية عن طريق إِعطاء التسهيلات في كافة النواحي وتفضيل الشركات الخاصة في داخل الجزائر للدخول إِلى الأَسواق المحلية، والعمل على تفعيل الخطط العامة لهذه الشركات، ولاسيَّما من الناحية الإِدارية والتكنولوجية من أَجل النهوض بالصناعة الوطنية.

3-العمل على تطوير هيكل القطاع الصناعي المحلي :

نظرًا لكثرة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الوطني في الجزائر لابد من إِعادة هيكلة هذا القطاع، ولاسيَّما مع وجود التحولات والتطورات الدولية الحديثة ووجود الطاقات التنافسية للدول النامية والحديثة العهد وظهور على الساحة الدولية العديد من التكتلات الصناعية الجديدة إِقليمية ودوليَّة، وكذلك إِنَّ تحديث القطاع الصناعي يجب أَن تتطوَّر البنية التحتية لهذا القطاع.

3-التأكيد على الصناعات المهمة للتصدير:

---

(1) نصيرة قوريش ،ابعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، جامعة الشلف-الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد (5) ، ص98 .

(2) واكدو وسعدي، المصدر السابق، ص45 .

يجب التركيز على الصناعات القادرة على التطور والمنافسة في الأَسواق الأَجنبية ولابدَّ من تطوير الأَساس الصناعي وزيادة كفاءته عن طريق دعم الصناعة[1].

المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إنَّ تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المنطقة والبيئة التي تعمل وتوجد فيها تلك الصناعات والمعايير المستعملة في تصنيف الصناعات هي رأس المال والأَيدي العاملة والمبيعات لتلك المؤسسات[2] يمكن تعريف المؤسسة سواء كانت صغيرة أم متوسطة بأَنَّها مؤسسة إنتاجية للسلع والخدمات تملك من واحد عامل إلى 250 عامل ولا يتجاوز مجموع أَرباحها السنوية (500) مليون دينار وتعرف المؤسسة الصغيرة بأَنَّها المؤسسة التي تملك ما بين 10 إلى 19 شخصًا أَمَّا المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي تملك من 50 إلى 250 عامل[3] وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب مرسوم تنفيذي رئاسي؛ إذ تعمل هذه المؤسسة على تطبيق الاستراتيجية الخاصة لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها إلى الأَمام لتنفيذ البرنامج الوطني الذي خصصت من أَجله وهو دفع الاقتصاد الوطني وتطويره نحو الأَفضل، وكذلك متابعة هذه المؤسسات من أَجل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وأَهميَّة المؤسسات الصغيرة المتوسطة وهي تعطي الكثير من المرونة في مجال تطوير فاعلية الاقتصاد الوطني وتعمل على جعله يستجيب ويتكيف مع التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها كل اقتصاد بسبب التأثير الداخلي أَو الخارجي؛ لأَنَّ هذه المؤسسات لها أَهميَّة كبيرة للاقتصاد لأَنَّها الطريقة الأَساسية لتقوية الاقتصاد والانفتاح على الأَسواق الخارجيَّة[4]، ومن الشروط المميَّزة التي تساعد وتقوي تطور المؤسسات الصغيرة

(1) بريكة ,المصدر السابق ، ص 285-286.

(2) حطاب ،المصدر السابق، ص4 .

(3) بوسهين احمد ، "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية" ،المجلد (26) ،العدد الاول ، 2010 ، ص209 .

(4) واكد وسعدي ، المصدر السابق ، ص66 .

والمتوسطة في كل دولة من دول العالم سواء كانت دول صناعية أَم من الدول النامية مثل: الجزائر، أَن تتكون هذه المؤسسات على بنى إِلكترونية حديثة ومتطورة وذلك من أَجل أَن تعطي أَفضل النتائج الإِيجابية التي تؤدي إِلى تطوير الاقتصاد ومواكبة المقاييس والمعايير الدولية في هذا المجال[1].

إِنَّ الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعدُّ من أَبرز مقومات التنمية الاقتصادية وأَوَّل ركائزها الأَساسية من أَجل إِقامة نهضة اقتصادية على مستوى محلي داخل الجزائر أَو على مستوى إِقليمي أَو حتى على مستوى دولي ويلاحظ على الاستثمار في المؤسسات المصغرة والمتوسطة على أَنَّه طريقة لتقليل البطالة والحد منها وامتصاصها من الداخل وكذلك وسيلة مميَّزة للمساواة والتقريب بين الدخول العالية والمنخفضة؛ ولذا التخفيف من الفقر، وقد أَولت الجزائر عناية مميَّزة لهذه المؤسسات ووضعت برامج تنموية[2] لها وذلك لأهميتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية التي سعى الجزائر لتحقيقها ومواكبة التطور الإِقليمي العالمي في هذا المجال[3]، إِنَّ من مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ظهرت في الجزائر والمتعلقة برأس المال هي كثرة العمل في كافة المجالات الاقتصادية ومحدودية رؤوس الأَموال التي تستثمر في المؤسسات الاقتصادية داخل الجزائر، وقلة إِسهام رأس المال الأَجنبي من العملة الصعبة فضلًا عن تعدد أَنماط الملكية في العمل[4].

المقومات الرئيسة للصناعة في الجزائر:

---

(1) نعيمة سحقي ، الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات –دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، (الجزائر–2015) ،ص 64 .

(2) برنامج الانعاش الاقتصادي الاول من 2000–2004 وبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الثاني من 2005–2008.

(3) احمد ، المصدر السابق ، ص212 .

(4) عثمانية رؤوف ، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،(الجزائر–2001) ، ص42.

1-صناعة الحديد والصلب في الجزائر:

إنَّ السلع والمواد التي تم تصنيعها ضمن قطاع الحديد والصلب في الجزائر تتمثل بالمعادن الأَساسية، وتشمل النحاس والمنتجات المصنوعة منه والنيكل والمنتجات المصنوعة منه وغيرها من المعادن التي تدخل ضمن صناعة الحديد والصلب وصادرات الجزائر من الحديد والصلب، ولاسيَّما في عام 2008 قليلة وضعيفة مقارنة بصادرات الدول القريبة والمجاورة، مثل: تونس والمغرب ومصر[1] إنَّ قطَّاع صناعة الحديد والصلب في الجزائر وعلى الرغم من أَهميته الرئيسة والأَساسية في عملية التنمية الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، ولاسيَّما بعد عام 2000 والزيادة في أَسعار النفط في تلك الحقبة مازال لم يأخذ دوره كقطاع ريادي وقائد للتنمية الاقتصادية، كما في باقي دول العالم المتقدمة في مجال الصناعة, ومن أَبرز المشاريع المستقبلية من أَجل تطوير هذا القطاع في الجزائر هي مشروع إِنجاز مركب الحديد والصلب في ببلارة بمحافظة جيجل أَنَّ هذا المشروع يعدُّ حدثًا مميزًا في تطوير الاقتصاد الجزائري وعاملًا أَساسًا في تطوير الصناعة الجزائرية وتكثر فيه الخبرة؛ لأَنَّه يوفر فرص عمل جديدة وصناعة بجودة عالية.

أَمَّا في قطاع صناعة الأَجهزة الإِلكترونية والكهرو منزلية فقد حققت هذه الصناعة تطوراً كبيراً من حيث النوعية والكمية في الجزائر، وصارت هذه الصناعات مشابهة للصناعات الأَجنبية ويتم التصنيع لهذه المنتجات داخل الجزائر[2].

تصنيف الصناعات في الجزائر:

تصنف الصناعات على أَساس العملية الإِنتاجية إِلى صناعات استخراجية وصناعات تحويلية فالصناعات الاستخراجية تعني استخراج المواد الخام من الأَرض وبدون تغيرات كيمياوية أَو ميكانيكية، أَمَّا الصناعات التحويلية فتعني تحويل المواد المستخرجة من الأَرض إِلى منتجات مصنعة أَو نصف مصنعة ومثال على ذلك صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيمياوية وغيرها يمكن التمييز بين ثلاثة أَنواع من

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: سليم ، المصدر السابق ، ص178-186 .

(2) عبد السلام ، المصدر السابق، ص60 -62 .

الصناعات حسب الملكية الخاصة للمؤسسات مثل القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط، والصناعة من حيث الحجم تقسم إلى الصناعات الكبيرة والصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة وعلى أهميَّة المنتوج تصنف الصناعات إلى صناعات ثقيلة مثل: صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة مثل صناعة النفط وصناعات خفيفة مثل صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الصناعات الغذائية وغيرها[1].

أقسام الصناعات الغذائية:

1- قسم الحليب ومشتقاته: وقد تطوَّر بشكل كبير بعد مشاركة القطاع الخاص؛ إذ تم استيراد أعداد كبيرة من البقر الحلوب وأنشأت الكثير من المراكز المتخصصة له وحسب إحصائيات عام 2005 الَّتي تصدر من الديوان الوطني الجزائري أكَّدت بأنَّ إنتاج الحليب ومشتقاته لا يغطي سوى 40%من احتياجات السوق المحلي.

2- قسم الزيوت النباتية: شهد تطوراً كبيراً بعد مشاركة القطاع الخاص وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الإنتاج المحلي لا يغطي متطلبات السوق المحلية.

3- قسم السكر: يعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد من الخارج وعلى الرغم من دخول القطاع الخاص إلى هذا القسم من الصناعة فإنَّ العجز في السوق لازال يساوي 25% من الإنتاج[2].

4- قسم مطاحن الحبوب: وقد تطور هذا القسم الذي يقوم بطحن الحبوب وأسهم في زيادة السلع الإنتاجية وكان للقطاع الخاص دور كبير في هذا المجال إذ أسهم بـــــ(350) مطحنة وحقق نتائج إيجابية وزيادة أربعة أضعاف عن الإنتاج في عام 1998 [3].

أهميَّة القطاع الخاص:

---

(1) سليم، المصدر السابق، ص98.

(2) غريب، المصدر السابق، ص59-60.

(3) يوب زكرياء وملال كريمة، السياسة الزراعية والامن الغذائي في الجزائر (1999-2015)،رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة، مولاي الطاهر -سعيده-(الجزائر-2016)،ص98.

كان لظهور القطاع الخاص في الجزائر ولاسيَّما في بداية القرن الحادي والعشرين ضمن الجهاز الإنتاجي من الوسائل المميَّزة والأَساسية التي أَسهمت في تطور إنتاج السوق وإعطائه دفعة قوية إلى الأَمام؛ لأَنَّ القطاع الخاص له الاستجابة السريعة في الحفاظ على الجودة وتقليل التكلفة أَنَّ الاقتصاد الوطني الجزائري تطور كثيرًا بظهور القطاع الخاص وتراجع القطاع العام الذي تمتلكه الدولة وصار القطاع الخاص في معظم النشاطات الاقتصادية الجزائرية، لقد ازدادت أَعداد المؤسسات الخاصة في الجزائر من 245842 إلى 284244 مؤسسة خلال عام واحد، ونتج عن ذلك تحول الاقتصاد الجزائري الذي كان اقتصاد مؤسسات كبيرة تديرها الدولة إلى اقتصاد مؤسسات صغيرة يقودها القطاع الخاص وهذا يتماشى مع التطور العالمي وكذلك يثبت الفشل الذي انعكس على الاقتصاد الوطني بسبب سيطرة المؤسسات الكبيرة بقيادة الدولة[1].

أَهميَّة الصناعة في التنمية الاقتصاديَّة:

إنَّ التطور الصناعي هو أَحد العناصر المُميَّزة في عملية البناء الاقتصادي للبلاد النامية ولاسيَّما الجزائر فبدون الصناعة الوطنية المستقلة والقوية لا تستطيع أَية دولة في العالم أَن تقضي على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، والصناعة التحويلية لها دور كبير في تقليل الواردات وزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة الأَجنبية وأَهميَّة الصناعة في التنمية الاقتصادية للجزائر كما يأتي :

1-قدرت الصناعة الوطنية على تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة المنتشرة في الجزائر وتوسيع فرص العمل فضلًا عن الصناعة ترتبط مع القطاعات الأُخرى ارتباطًا تكامليا وهذا محفز على النمو.

2- إنَّ الصناعة من العناصر المميَّزة في اكتساب المهارات والخبرات الصناعية والتقنية وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل لدى الأَفراد.

(1) قوريش ، المصدر السابق، ص89-90 .

3-إنَّ الإنتاج الكبير في الصناعة يُسهم في زيادة نمو الدخل القومي ويُسهم في استيعاب التكنولوجيا والآلات المتطورة وإدخالها إلى الاسواق والاستفادة من مزاياها في تطوير الإنتاج ومنافسة السلع الأجنبية.

4-إنَّ الصناعة الوطنية تخفف من الآثار السلبية التي تنجم عن عدم الاستقرار في اقتصاديات الدول النامية[1].

الخاتمة:

إنَّ موضوع التطور الصناعي الجزائري في المُدَّة ما بين 1999-2008 من المواضيع المميَّزة في تاريخ المغرب العربي بصورة عامة وتاريخ الجزائر بصورة خاصة، ولاسيَّما أنَّ هذا التطور جاء بعد ظروف صعبة مرت بها الجزائر في تسعينات القرن العشرين من أحداث دموية وانفلات أمني كبير الذي انعكس على الواقع الاقتصادي الجزائري ولاسيَّما في ميدان الصناعة.

وبعد تولِّي الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية عام1999 انعكس ذلك إيجابياً على القطاع الصناعي وذلك من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي الأوَّل عام2000 الَّذي خصص مبالغ مالية كبيرة لتطوير القطاع الصناعي فضلًا عن إلحاقه بالبرنامج الانتعاش الاقتصادي التكميلي الثاني عام 2005 وقد شهدت الصناعة تطورًا في مختلف المجالات، وكان تطور الصناعة عن طريق الاستثمار الأجنبي الَّذي بدأ بتطوير الصناعة بشكل كبير وكذلك التوجه إلى القطاع الخاص لتطور الصناعات المحلية فضلًا على التأكيد على الصناعات المميَّزة للتصدير وكذلك تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت منتشرة في الجزائر.

References :

1. Abdul Jalil Hajira, Factors Influencing the Competitiveness of the Algerian Economy, unpublished doctoral thesis, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Algeria-2017, pp. 88-89.

(1) سليم ،المصدر السابق ، ص101 .

2. Ahmed Bousheen, "The Developmental Role of Investment in Microenterprises in Algeria," Journal of Damascus University for Economic and Legal Sciences, Volume (26), Issue 1, 2010, p. 209.
3. Brakatia Belkacem, Agriculture and Development in Algeria: A Future Study, unpublished doctoral thesis, University of El Hadj Lakhdar, Batna, Algeria-2014, p. 78.
4. El-Said Brika and Nour El-Houda Ammara, "Investment of Oil Revenues for the Development of the Industrial Sector in Algeria," Journal of Humanities Sciences, Issue (4), December 2015, pp. 285-286.
5. Ferial Kaboush, The Impact of Economic Diversification on Economic Growth in Algeria during the Period (1990-2015), unpublished Master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Management Sciences, and Commercial Sciences, Algeria-2018, pp. 53-55.
6. Mekhloufi Abdelali, The Algerian Economy in the Face of Oil Price Crises: A Comparative Study between the Crises of 1986 and 2014, unpublished Master's thesis, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria-2018, p. 9.
7. Nacira Gourish, Dimensions and Strategic Directions for Industrial Revitalization in Algeria, University of Chlef, Algeria, Journal of North African Economics, Issue (5), p. 98.
8. Nadia Ben Ahmed, Political Power Organization in Algeria since 1989, unpublished Master's thesis, Abu Bakr Belkaid University, Faculty of Law and Political Science, Algeria-2013, p. 148.
9. Najat Masemesh, Parallel Economy and Economic Stability: A Case Study of Algeria 1980-2014, unpublished doctoral thesis, Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences, Algeria-2018, pp. 337-338.
10. Naoufel Barahimi El Mili, The History of Bouteflika's Resignation, Archipelago, Spain, 2020, page 64.
11. Nazem Al-Jasour, Algeria: The Crisis of the State and the Crisis of Political Islam (A Study of Internal Conflicts and

Their Regional and International Dimensions), Dar Al-Maysara Publishing, Amman-2001, p. 202.
12. Radia Naciri, Evaluation of Privatization Policy for Public Economic Institutions: A Case Study of Algeria, unpublished Master's thesis, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Algeria-2009, p. 24.

The Development of the Industrial Sector in Algeria (from 1999 to 2008)

Mohamed Hussein Doyle *

Saad Tawfiq Aziz Al-Bazzaz *

Abstract

The economic sector is one of the important topics in the history of Algeria for the period between 1999-2008, as the research dealt with the programs of the first economic recovery, which began in the year 2000-2004, which contributed to supporting the industry in Algeria, which had allocated an amount of 525 billion Algerian dinars. The research also dealt with the economic growth support program. Complementing this program, which began in 2005, the research dealt with industry, its characteristics and its role in the Algerian economic development process, with mentioning the most important general characteristics of Algerian industry. The research discussed the most important strengths in the industrial sector as well as its weaknesses.

After President Abdelaziz Bouteflika assumed the presidency of the republic in 1999, this reflected positively on the industrial sector through the first economic recovery program in 2000, which allocated large sums of money for the development of the industrial sector as well as its attachment to the second complementary economic recovery program in 2005, and the industry witnessed

* **Master Student/Department of History/College of Arts/University of Mosul.**
** **Prof/ Department of History/College of Arts/University of Mosul.**

development in various fields and the development of industry was Through foreign investment, which began to develop the industry significantly, as well as to go to the private sector for the development of local industries as well as to emphasize the important industries for export, add to that to encourage small and medium industries that were widespread in Algeria.

Key words : Algeria ؛ industry ؛ Abdelaziz Bouteflika .